والامـر الذي يفضـح أوبـرايان، بصورة مباشرة، انه يعتبر ان من الكافي عندما يريد التحدث عن السياسة الاسرائيلية ان يجري، ببساطة، مقابلة مع مسؤول اسرائيلي ويفترض انه سيحصل منه على تأكيد كامـل لمعلوماته صادر عن جهة مخولة. ومن وجهة نظره، فليس هنالك داعٍ للاكثار من «القيل والقال» ليفحص، بعين ناقدة، التطبيق الفعلي للسياسة الاسرائيلية الرسمية. والأسوأ من كل ذلك، ان اوبرايان تجاهل، تماماً، مئات التصريحات التي تمّ الادلاء بها عبر السنين أكد بها مسؤولون اسرائيليون وكشفوا، بوضوح أكثر، ممّا حاول هو ان يفعل، ان اسرائيل كثيراً ما استهدفت بغاراتها السكان المدنيين، وانتهجت سياسة «الارض المحروقة» في جنوب لبنان.

ان قضية جنوب لبنان تقدم العديد من الامثلة على التحريفات التي أوردها المؤلف في كتابه. فقد أشار، بصورة متكررة، الى احداث قصفت فيها منظمة التحرير الفلسطينية المستوطنات الاسرائيلية او «الحزام الامني» الذي أقامته اسرائيل على حدود لبنان الجنوبية، ولكنه تجاهل الهجمات الاسرائيلية المكثّفة الواسعة التي تسبق، في العادة، الغارات التي تشنها منظمة التحرير الفلسطينية على سبيل الانتقام.

وممّا يؤكد هذا الاسلوب في المعالجة للقضية محاولة ساخرة، بصورة خاصة، قام بها المؤلف لتغيير فكرة «التناسب» وهي أساسية، للغاية، بالنسبة لمبدأ القانون الدولي الخاص بالحرب. وفي الحقيقة، فان اوبرايان حاول، بطريقة مدروسة، تجنّب الاشارة الى هذا المبدأ المركزي، على الاطلاق، في الجزء الاكبر من كتابه. وعندما لم يستطع، في النهاية، تجاهله أكثر مما فعل، فانه قدّم له تفسيراً جديداً وماكراً. انه يجادل، اولاً، بأن التناسبية لا يمكن ان تعتمد على عدد الضحايا من البشر وحسب، ولكن يجب ان تشمل، كذلك، الاثـر النفسي الشـامل. وبهذه الطريقة، فانه يرفض، أيضاً، المبدأ الذي يقول ان شكل، وحجم، العمل العسكري يجب ان يكونا متناسبين مع الضرر الاصلي.

وما يعنيه هذا، بالنسبة للمؤلف، هو ان اسرائيل كانت محقة في قتل الآلاف من العرب المدنيين في لبنان، لأن آلاف الاسرائيليين عانوا من الخوف على طول حدود اسرائيل الشمالية. وبالاضافة الى ذلك، ولأن اسرائيل كانت محقة على المستوى الاستراتيجي للانتقام للقلق الذي عانى منه مواطنوها بشن غزو شامل للبنان، فان الافراط في استخدام القوة في بعض المواقع التكتيكية كان له، أيضاً، ما يبرره.

ان القارىء البريء سيتعجب ويتساءل: لماذا لم يتوصل الكاتب الى النتيجة العكسية وهي انه اذا كان تطبيق سياسة ما يعني، بالضرورة، وحشية تكتيكية شديدة وتجاوزات، فان الاستراتيجية، برمتها، كانت خاطئـة. هل سيحاول هذا الكاتب، أيضاً، تبرير قصف على نطاق واسع لتل ـ أبيب أو أي مدن اسرائيلية أخرى على أساس ان وزارة الدفاع ورئاسة الجيش موجودة فيها؟ او هل سيقبل ان يكون من حق الفلسطينيين، نتيجة للجور الذي عاشوه منذ العام ١٩٤٨، ان يمارسوا الحاق ألم يتناسب مع كربهم على الاسرائيليين؟

هنا تزحف نزعة «للواقعية» في الكتاب. فبعد ان زعم المؤلف انه يتحدث بمصطلحات الشرعية الدولية، فانه سرعان ما قدّم تفسيراً جديداً لقاعدة أخرى من قواعدها الاساسية وهي «القانون العرفي». ويشير بذلك الى قواعد السلوك التي تقول بأن الدول، في الحقيقة، تتمسّك بها بشكل متميّز عن المثل العليا التي تتظاهر بمساندتها. ولكن المؤلف عكس هذا المبدأ، تماماً، وهو أمر لا يثير الدهشة: هو يزعم انه وبما ان الدول الكبرى في العالم والوكالات الدولية لم تستخدم القوة لاجبار اسرائيل لانهاء غزوها للبنان، فان اعلاناتها الرسمية لم تكن ذات معنى. ولذلك، فان مسلك اسرائيل كان له ما يبرره من حيث قواعد القانون العرفي.

وبهذه الطريقة، فان اوبرايان يشير الى التعذيب الذي لقيه اليهود على أيدي الدول الغربية في الماضي ليبرر استخدام اسرائيل التعذيب، وليجد كل الاعذار لأي جانب، تقريباً، من جوانب السلوك الاسرائيلي في الاجـراءات الامنيـة والعسكرية. ان ضرب السجناء في العام ١٩٨٢، أو مذابح اللاجئين بفعل الغارات